

# الفصل السادس

## ١ - «UŠ - ½E»

\* تمهيد

\* التعليق على الخطاب الأميري

\* مناقشة برنامج الحكومة

\* مناقشة الميزانيات

\* مناقشة موضوع عام

\* مناقشة مشروع قانون

\* مناقشة عارضة

\* ملاحظات ونتائج

إن مسؤولية الارتقاء بأداء مجلس الأمة هي مسؤولية تاريخية تتطلب جهداً كبيراً تشارك فيه الحكومة وأعضاء المجلس بصدق وأمانة وإخلاص ، فالممارسة داخل مجلس الأمة هي في نهاية المطاف إحدى الصور التي تعكس درجة وعي المجتمع بأسره ، ولا يصح التعامل - في المجتمعات المتخلفة - مع صور التخلف ومحاولة علاجها بشكل منفرد ، فالمشكلة ليست في الصورة أياً كان محتواها .

## تمهيد

( . . في الحقيقة لست من تجار الكلمات ، ولست من المهرة في صف الألفاظ المشيرة لمشاعر الآخرين ، وإنما أنا متخوف من أن يتحول هذا المجلس إلى حلبة للمزايدات الكلامية ، أنا خائف حقيقة من أن تتحول جلسات مجلس الأمة من جلسات إنتاج و جلسات مناقشات موضوعية مثمرة تؤتي أكلها ، إلى جلسات تسجيل مواقف لا أقل ولا أكثر . أنا خائف أن يتحول حرصنا من أن نخرج بثمرة أقل من حرصنا على مراعاة مانشيتات الصحف والصور في الجرايد . هذا التخوف حقيقة ما أوجده لإطبيعة - إن صح التعبير - المساجلات الكلامية التي شاهدتها هذه الجلسة والجلسة الماضية . ) .

تلك كانت كلمات النائب مبارك الدويلة وردت في جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٨٥ وهي جلسة العمل الثانية للمجلس بعد جلسة الافتتاح . وهذه الكلمات وإن جاءت لتعبر عن استياء النائب من أسلوب المناقشات في بداية جلسات المجلس إلا أنها تعبر بحق عن إحدى الصور التي تتكرر في أسلوب النقاش داخل مجلس الأمة بصفة عامة . ونحن هنا في هذا الفصل لسنا بصدد تتبع أسلوب النقاش من الناحية الشخصية - أي لن نتتبع أسلوب كل نائب أو وزير - وذلك لإيماننا بعدم جدوى تلك المتابعة فلكل إنسان أسلوبه في التعبير عن أفكاره وآرائه ، والحكم على صلاحية أسلوب ذلك النائب أو الوزير إنما متروك للرأي العام ، لكننا سنعمد إلى متابعة الحوار والنقاش في مجلس الأمة بصفة عامة ، وفي هذه المتابعة سنلاحق أسلوب الحوار والنقاش في مناسبات مختلفة لبيان مدى مناسبة هذا الأسلوب لتلك المناسبة ويمكن لنا أن نرصد مكنم الخلل .

ولقد اخترنا مضابط جلسات مجلس ١٩٨٥ كمصدر لهذا الفصل وذلك لأن هذا المجلس هو آخر ممارسة نيابية ، ومن ثم فهي توضح المدى الذي وصل إليه التطور في أسلوب الممارسة ، ويلزم التنويه بأننا لسنا بصدد تقييم مجلس ١٩٨٥ على الإطلاق أو تقييم أداء أعضائه .

ولقد اخترنا المناسبات التالية لمتابعة أسلوب النقاش :

- ١- التعليق على الخطاب الأميري .
- ٢- التعليق على برنامج الحكومة .
- ٣- مناقشة الميزانيات .
- ٤- مناقشة موضوع عام لاستيضاح سياسة الحكومة بشأنه .
- ٥- مناقشة مشروع قانون .
- ٦- مناقشة عارضة .

ونلفت انتباه القارئ إلى أننا سنورد أقوال النواب منقولة حرفيا كما هي في المضابط بما فيها من أخطاء مع الاختصار منها .

### أولا : التعليق على الخطاب الأميري :

تنص المادة ١٠٤ من الدستور على الآتي (يفتح الأمير دور الانعقاد السنوي لمجلس الأمة ويلقي فيه خطابا أميريا يتضمن بيان أحوال البلاد وأهم الشؤون العامة التي جرت خلال العام المنقضي وما تعتمزم الحكومة إجراؤه من مشروعات وإصلاحات خلال العام الجديد ، وللأمير أن ينيب عنه في الافتتاح أو في إلقاء الخطاب الأميري رئيس مجلس الوزراء) .

كما نصت المادة ١٠٥ على الآتي (يختار مجلس الأمة لجنة من بين أعضائه لإعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري ، متضمنا ملاحظات المجلس وأمانيه وبعد إقراره من المجلس يرفع إلى الأمير) . ولقد درج العمل في مجلس الأمة على اتباع أسلوب معين بشأن الجواب على الخطاب الأميري إذ بعد أن يتم انتخاب لجنة إعداد مشروع الجواب يدرج المجلس ضمن جدول أعماله موضوع التعليق على الخطاب الأميري ذاته ويبدأ بالتعليق ، ومن المفترض في تعليق النواب - الذي ليس له ضرورة - أن يعبر عن ملاحظات المجلس وأمانيه التي سيتم إدراجها ضمن مشروع الجواب على الخطاب الأميري ، فالتعليق هنا ليس بصدد موضوع محدد وإنما هو مناقشة عامة ومن ثم فهي

تفتح الباب واسعا أمام العضو كي يتحدث حول أي موضوع يراه ، معتبرا أنه يقع ضمن إطار التعليق على الخطاب الأميري . وعندما ذكرت قبل قليل أن التعليق على الخطاب الأميري ليس ضروريا ، فإنني أعني أنه ليس هناك نص في الدستور أو في اللائحة الداخلية يحتم على الأعضاء التعليق على ذلك النحو ، فالمطلوب حسب النص الدستوري الجواب على الخطاب الأميري ، أما كيفية إعداد الجواب ، فإن ذلك يتم عبر لجنة إعداد مشروع الجواب وهذه اللجنة بإمكانها - كما هو حاصل - أن تستلم ملاحظات النواب على الخطاب الأميري كتابة ومن ثم ومن مجموع تلك الملاحظات تقوم اللجنة بإعداد مشروع الجواب الذي يجب أن يعرض على المجلس لإقراره وهنا تكون المناقشة ضرورية أي مناقشة مشروع الجواب على الخطاب الأميري لا مناقشة الخطاب الأميري ذاته ، ومن خلال هذه المناقشة يمكن الوصول إلى الصيغة النهائية لمشروع الجواب ومن ثم إقراره ، فالنقاش أساسا يجب أن يوجه نحو مشروع الجواب لا نحو الخطاب الأميري . وإذا أخذنا في الاعتبار أن هناك مجالاً واسعاً لمناقشة سياسة الحكومة من خلال مناقشة برنامج العمل ، فإننا لا نرى ضرورة لمناقشة الخطاب الأميري ذاته ، فالخطاب ليس هو برنامج الحكومة وهذا ما تم حسمه في مجلس ١٩٧٥ وقد يقول قائل ما هو الضرر من مناقشة الخطاب الأميري فنقول إن أول سلبيات تلك المناقشة هدر وقت المجلس والدخول في مناقشات وجدل غالبا ما يكون عقيما ، فضلا عن ذلك فإننا نلمس منافسة شديدة بين الأعضاء (من أجل الفوز بنجومية الجلسة) من خلال الحرص على استخدام كلمات وأوصاف وتعبيرات مثيرة تصلح كمانشيتات صحفية دون أن يكون لها حقيقة أي مردود إيجابي ، أضف إلى ذلك فإنه كلما كثرت المناسبات التي يتحدث فيها الأعضاء على نحو عام ، كلما ترسخ في ذهن الفرد العادي أن مهمة مجلس الأمة هي مجرد الكلام ، ولقد لاحظنا أنه كثيرا ما يفقد النصاب أثناء مناقشة الخطاب الأميري ، وإذا افترضنا بأن في الجلسات التي يدرج على جدول أعمالها مناقشة الخطاب الأميري يتحدث أربعة نواب فقط وإذا عرفنا أن متوسط حديث النائب لا يقل عن ٢٠ دقيقة مع التعليقات الجانبية وردود

الوزراء التي تأخذ وقتاً أكثر من ذلك في الواقع ، فإن معنى ذلك هو أن ٨٠ دقيقة من الجلسة يخصص لمناقشة في غير محلها وإذا عرفنا أن متوسط المدة الزمنية للجلسة ٥ ساعات أي ٣٠٠ دقيقة يخصم منها ٤٠ دقيقة استراحة ، فإن ما يعادل ٣٠٪ من الجلسة يخصص لمناقشة لا طائل منها . وليس تلك فقط سلبيات مناقشة الخطاب الأميري لكن تشهد المضابط جلسات فيها الكثير من الإثارة والجدل العقيم الذي يثير الحساسية وسخط المواطن في بعض الأحيان ، ومن ثم فلنا أن ندعو إلى عدم مناقشة الخطاب الأميري حفاظاً على وقت المجلس وجهد النواب ، ولن يترتب على هذا حرمان النائب من ممارسة صلاحياته على الإطلاق .

ومن خلال الأمثلة التي سنطرحها ، يدرك القارئ ما نقصده ولكن رغم ذلك كله فإن المنطق يحتم القول إن هناك الكثير من الأفكار والآراء القيمة التي يطرحها بعض النواب أثناء مناقشة الخطاب الأميري . ولكن هذا لا يعني وجوب استمرار المناقشة فالنائب لديه وسائل عديدة أخرى للتعبير عما يدور في ذهنه من آراء وأفكار بل إن المجال مفتوح له كي يعمل على ترجمة تلك الأفكار إلى اقتراحات قد يؤخذ بها .

## المثال الأول :

### الدكتور أحمد الخطيب :

السيد الرئيس : أود أن أسجل بأن الخطاب الأميري لأول مرة يأتي للمجلس بشكل جيد يتعرض لأهم المشاكل التي تواجه الكويت ويعد بتقديم الحلول لها ضمن البرنامج الحكومي المنتظر الذي أمل أن يأخذ كل هذه الأمور بجديّة ويترجم ذلك بعمل مفصل بخطة مدروسة ليتمكن تنفيذها وهذا راجع باعتقادي إلى الجو الديمقراطي الذي عشناه أيام الانتخاب هذا الجو الذي عكس نفسه على الحكومة وعلى الخطاب الأميري ، النقاشات التي دارت والحوار الذي دار كان على مستوى جيد ، تفتخر فيه الكويت نفتخر فيه كلنا ، ويفتخر بكل من ساهم في هذا الحوار ، سواء كان مرشحاً أو كاتباً ، وعلينا أن نسجل الدور المشرف للصحافة الكويتية التي ساهمت في

انضاج الوعي السياسي في الكويت ، الذي أثر تأثيراً واضحاً في الخطاب الأميري ، ولا ينفي أن أسجل ملاحظة أو اثنتين على هذا الخطاب ، كنت أتمنى أن يتطرق لهما بشكل جيد ، الموضوع الأول سيادة الرئيس ، هو إهمال الإهمال التام لكارثة المناخ ، التي لا تزال تعصف بهذا البلد ، والنقطة الثانية التي كان بودي أن يتضمنها الخطاب بشكل جيد ، هو التشديد الكافي على ضرورة المحافظة على الوحدة الوطنية ، سيادة الرئيس أعداء الكويت يحاولون دائماً النيل منا ، النيل من الكويت البلد الديمقراطي ، عجزوا عن التأثير بنا بسبب وضعنا الديمقراطي الذي يعطينا قوة داخلية وخارجية ، وهذا سلاحنا الوحيد في الحفاظ على مكاسبنا والحفاظ على الكويت ، فبدأوا يستعملون سلاحهم الأخير ، بالتآمر وعبر الأقلام المأجورة البغيضة التي تحاول أن تثير الفتنة الداخلية وتحول الكويت إلى لبنا ، هؤلاء أعداء الكويت في الداخل والخارج ، بدأوا يلعبون هذا الدور ، للإثارة والتفرقة الطائفية والقبلية والعنصرية ، هذا سلاحهم الأخير ، وعلينا أن نعي ذلك ونعرف أصحاب هذه المؤامرة وأهدافهم ، أهدافهم العصف بالكويت ، موبالديمقراطية بالكويت ، أهدافهم وجود الكويت كله لازم نعرف هذا ، والوحدة الوطنية السيد الرئيس ، هي أيضاً أن تكون هناك عدالة ومساواة بين المواطنين ، وأن تكون الكويت وخيرات الكويت لأغلبية الكويتيين ، وليست لمجموعة قليلة من الكويتيين ، هذه هي الأسس الحقيقية لقيام وحدة وطنية كويتية قادرة على التصدي لكل هذه المؤامرات ، عدم ذكر ذلك والتركيز عليه سيادة الرئيس ، يجعلني أتساءل عن التوجيه السياسي في هذا البلد نحن نعرف سيادة الرئيس أن المستعمر حتى يبقى يلجأ إلى سياسة فرق تسد ، ولكننا نعلم سيادة الرئيس أن الحكم الوطني اللي من الأهل ، يعتمد على بقائه في الوحدة الوطنية ، في وحدة الشعب ، في قوة الشعب ، وليس على التفرقة ، التفرقة هي سياسة استعمارية لضرب أي مجتمع ، والسياسة الوطنية هي جمع هذا الشعب ، ليستطيع أن يحافظ على بلده ومستقبله ومكتسباته ، لذلك أنا أرى موقف الحكومة السابقة على هذه الظواهر ، من هذه الظواهر الشديدة الخطورة موقف مريب ، وليس الموقف الوطني السيد الرئيس ،

بعد ذلك سيادة الرئيس يجب أن نعلم بأن الانتخابات الماضية ونتائج تلك الانتخابات ، بمن نجاح وبمن سقط أيضا ، وبالفرحة العارمة التي عمت الكويت ، بما لم نشهد مثله أبدا ، في عمر التجربة الديمقراطية الكويتية ، وهذا السيد الرئيس يعكس إجماع الشعب الكويتي على ضرورة التغيير بعد تسع سنوات من العقم والقحط .

بسبب تبني السياسات القائلة إن المال والوقت كافيان لحل مشاكلنا ، الشعب الكويتي يطالب بنقله من عقلية معينة إلى عقلية أخرى ، تضع مصالح الكويت والكويتيين في المقدمة ، فالمال ليس بالوفرة الذي كان عليها والوقت الآن أصبح عدونا الأساسي ، وعدونا الخطير ، لأن الوقت يمر بسرعة ، وإذا تخلفنا سوف نتخلف إلى الأبد ، ولعل المثل الصارخ على هذه السياسة وعلى هذا التخبط ، والذي جاء الشعب الكويتي ليقول كفانا من هذه السياسة ، هي كارثة المناخ ، أصدقاء الكويت يتعجبون يقولون الكويت هذا البلد الذي اختط هذه السياسة الحكيمة الداخلية والخارجية عنوان الذكاء كيف هذا البلد اللي هذه سماته يسمح بقيام عمل . . بهذا المستوى؟ كيف يسمح بهذه الكارثة؟ اللي ما طحنت البلد وبس حرقت ناس ، دمرت اقتصاد البلد ، وسمعة البلد المالية ، لأكثر من ذلك ، مست سمعة الكويت ، وضع الكويت ، هزت الثقة فينا كيف ممكن أن نتصرف بمثل هذا . . وحتى الآن لم يقدم لنا حل أو خطة لتجاوز هذه المأساة الكارثة ، واللي الظاهر إحنا بعدنا في بدايتها بعد ما شفنا أخطارها الثانية المدمرة ، بعد كم سنة من ٨٢ حتى الآن لم تقدم خطة لتوقف هذه الكارثة ونحمي البلد من ذيولها ، وهذا السيد الرئيس يسري هذا التعامل مع المشاكل بطريقة المال والوقت حلال المشاكل ، هذا يسري أيضا السيد الرئيس على معظم المشاكل التي نعانيها كالإسكان والتعليم والفسال وشلل الجهاز الإداري ومعالجة تنوع موارد الدخل إلى آخره ، رسالة الشعب الكويتي يوم الانتخاب تقول يجب أن ينتهي هذا المسار ، وهنا تأتي مسؤولية أعضاء مجلس الأمة ، المطلوب التغيير بهذا المسار ، هذا ما يطلبه منا الشعب الكويتي ، هذه هي رسالته لنا جميعا يوم الانتخاب ، وعلينا أن نتحمل هذه المسؤولية ، ونرضخ لإرادة هذا الشعب الذي يطلب منا تغيير المسار ، فلا بد من خطة

واضحة لحل المشاكل الحالية ومواجهة المستقبل ومتطلباته . تراعي فيها سلم الأولويات ووضع مصلحة الأغلبية في المرتبة الأولى ، واسمحوالي سيدي الرئيس بألا أتفائل بقدره هذه الحكومة بالقيام بهذا الدور المهم والعاجل لسببين : السبب الأول : أن معظم أعضاء هذه الحكومة ممن شارك في عملية اخطاف الطائرة الكويتية في كارثة المناخ وأثبتوا عجزهم الكامل عن التصدي لهذه الكارثة ، وهي أهم كارثة حلت بالكويت ، والسبب الآخر سيادة الرئيس ، إذا أردنا أن نعمل ، فيجب كشيء بديهي سيدي الرئيس أن يوضع الشخص المناسب في المكان المناسب ، لمصلحة الكويت ، لمصلحة مستقبل الكويت ، وما جرى سيادة الرئيس في الجلسة الأولى لهذا المجلس وتصرف أعضاء الحكومة أثناء انتخابات المجلس والأعضاء واللجان ، تصرف الحكومة لم يخضع لذلك ، خضع لحزابات ، خضع لأسباب غير معقولة ، وغير مبررة ، وإذا كانت الحكومة تبي تمشي في سياسة نابعة من هذه الحزابات أنا باعتقادي راح توصلنا للدمار ، هذا ثبت لكل واحد حضر تلك الجلسة سيدي الرئيس ، هذي مو سياسة حكم ، سياسة الانتقام لا تصلح للحكم ، واللي جاي وفي قلبه حقد للانتقام أحسن له يطلع ، لأنه يهمننا السفينة ونبذ الأحقاد وسياسة الانتقام ووضع الرجل المناسب في المحل المناسب ، سياسة أطفال ، سيدي الرئيس ، لذلك أقول إنني لست متفائل بأن تتصدى هذه الحكومة لحل كل هذه المعضلات ، لذلك إخواني أعضاء مجلس الأمة تكون المسؤولية مسؤوليتنا إحنا ، وهذه مهمة صعبة ولكنها حتما ليست مستحيلة ، إذا أحجمت الحكومة عن وضع الخطة فنحن نضعها في هذا المجلس ، إذا أحجمت الحكومة عن ترتيب سلم الأولويات نحن هنا أعضاء مجلس الأمة تفرض سلم الأولويات ، وإذا أحجمت الحكومة على وضع الخطة التفصيلية لمعالجة المشاكل التي عددها سابقا فنحن هنا نقوم في وضع حل لهذه المشاكل ، وإذا ترددت الحكومة على تحديد ذلك فنحن نحاسبها ضمن دستور ١٩٦٢ الذي أعطانا الحق كاملا على المحاسبة في مواده ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١١٤ و ١٥١ ، إجبارها على القيام بهذا الإصلاح ، وهذه الصلاحيات لا بد من أن نأخذها نحن أعضاء مجلس الأمة حتى

نصحح المسار ، لا بد من ذلك لنحرر هذه الطائفة المخطوفة من مختطفها ونعيد لركابها الأمن والطمأنينة ونحافظ على سمعتهم وكرامتهم ، إنني سيدي الرئيس أناشد أعضاء هذا المجلس المحترمين بأن نتعاون بروح أخوية صادقة محبة للكويت ومحبة لأبناء هذا العب الوفي الذي كرمننا بإيصالنا لهذا المجلس وحملنا هذه الأمانة لنحقق طموحاته ونحل مشاكله ونبني له حاضرا سعيدا ومستقبلا آمن وشكرا سيدي الرئيس ، شكرا للأعضاء على إعطائي الوقت .

## المثال الثاني :

أحمد باقر :

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وزشهد أن محمدا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وسلم . في الخطاب الأميري لاشك جوانب كثيرة ممكن أن نتوقف عندها وناقشها بصراحة وبمسؤولية تامة كما جاء في الخطاب نفسه ، أول هذه الجوانب هي إشارة الخطاب الأميري إلى جو الحرية التي تمت فيها المنافسة لانتخابات المجلس الماضية بالفعل كان هناك جو حرية وكان فيه عرس للديمقراطية كما أشاد بذلك الإخوة النواب في لقاءاتنا الخاصة وحتى بعض اللقاءات الرسمية ولكن دعونا نتساءل ، هل كانت فقط جو الحرية مطلوب فقط في الأسبوعين أو الثلاثة أيام الانتخابات أو أن دستورنا عندما تكلم عن الحريات في مواده الكثيرة وبالأخص ٣٦ و ٣٧ و ٤٤ لم يقيد جو الحرية بزمن وبفترة زمنية معينة ، الدستور لم يحدد فترة الانتخابات لكي يقول المواطن الكويتي سواء كان ناخب أو مرشح ما يريد وإنما في الحقيقة الدستور جعل فترة حرية الرأي ممنوحة على مدار العام وللأسف على مدار العام لم تباح إلا في فترة الانتخابات وأعتقد هذا السبب إلى إشارة الخطاب الأميري منذ البداية إلى هذا الجو وبالفعل وإن كان هذا الجو شيء مطلوب ولكن ليس لفترة زمنية محددة كما ذكرت وإنما على مدار

العام ولذلك سوف نتقدم أو تقدمنا بالفعل بإلغاء البنود التي تحظر حق الاجتماع على المواطنين في قانون التجمعات لكي تباح للمواطنين حق التعبير عن الرأي طوال فترة العام ، فيه ملاحظة ثانية في الحقيقة وملاحظة قد لا تكون أيضا جيدة ، وقد ظهرت هذه الملاحظة أثناء فترة الانتخابات وهي انحياز للأسف أجهزة الإعلام الرسمية والأهلية لصالح بعض المرشحين على حساب غيرهم من المرشحين أقول أجهزة الإعلام للأسف الرسمية والأهلية انحازت بينما كان المفروض يكون فيه عدالة لأن أجهزة الإعلام ما تمثل تيار أو تمثل تيار آخر ، أجهزة الإعلام يجب أن تكون ملك للمواطن الكويتي ككل ولا تمثل فئة يملكها أشخاص عائلة أو شركة أو غير ذلك أو حتى فرد أحيانا اللي منكم حضرات الزملاء قرأ التقرير الذي نشر في صحيفة القبس قبل يومين تبين له لأن بعض المرشحين حتى ما جابوا أسماءهم بعض الصحف حتى الاسم أو الصورة بالمرّة ما ذكرت كأنها أشياء محرمة والسبب أن هذه الصحف تخدم اتجاهات معينة فقط بالطبع إحنا ما نريد أن يفهم من كلامي إني أطالب بحجر على الصحافة بالعكس الصحافة لها أن تكتب ما تشاء ولكن في نفس الوقت المواطن اللي ما يملك شيء في هذه الصحافة يجب أن تكون له الفرصة ماثلة أيضا يجب أن تكون للمواطن فرصة ماثلة هذا الحظر الذي فرضته الحكومة للأسف على المواطن الكويتي في إصدار الصحف شيء غير دستوري يناقض المادة (٣٧) من الدستور اللي تقول إن المواطن الكويتي له حق إصدار الصحف ويناقض المادة (٣٦) التي تقول لكل إنسان حق التعبير عن الرأي سواء بالقول أو بالكتابة أو بغيرهما كيف يعبر المواطن عن رأيه بكل حرية إذا القول قانون التجمعات يمنع إذا الكتابة أصحاب الصحف يمنعون طيب كيف يعبر المواطن وحتى تتم للأسف نقدر نقول المؤامرة على حرية الرأي حتى تتم وضع في قانون المحكمة الإدارية أن تراخيص الصحف لا يجوز الطعن فيها تراخيص الصحف قرارات بشأن منح التراخيص أو عدم منح التراخيص لا يجوز الطعن فيها طيب لصالح من هذه لصالح المجموعة اللي تملك الصحف الآن وهذا خطأ غير موجود في العالم الديمقراطي إذا كنا بالفعل عندنا ديمقراطية هذا أيضا ما ينطبق أذا الديمقراطية اللي عندنا

ناقصة وما ينطبق علينا بالفعل كلمة ديمقراطية ، الديمقراطية للجميع تباح له حرية إبداء الرأي خاصة أن القانون إذا كان التجمع مثلاً لإبداء الرأي في أي مسألة غير خارج عن الآداب أو النظام أو الدين لا داعي لمنع هذا التجمع لماذا كنت أدعي ثم أفاجأ بعد ذلك بقرارات المنع؟ لماذا كنت للأسف أمنع من الكتابة في صحيفة تلو الأخرى ، هذا شيء خلاف الديمقراطية وهذا إذا استمر يعني خطورة هذا الأمر لأنه في الانتخابات القادمة رايح يكون أفدح وأفدح رايح يصير مشكلة أعظم في الانتخابات القادمة إذا استمر هذا الوضع ، لكن إحنا نطالب الحكومة بالتعاون في هذه المسألة لأن إحنا إن شاء الله قادمين على الغاء الاستثناء في قانون المحكمة الإدارية ويجب أن تتعاون الحكومة إذا أرادت بالفعل أن تطبق كلمة ديمقراطية في هذا البلد . . ثم تطرق النائب إلى تلفزيون الكويت وقال قصة حياة قلنا واشنطن ، روزفلت ، آخر واحد روزفلت حظوه حظوه بالإضافة إلى لنكولن وبالإضافة إلى ايزنهاور وكيف حتى عشيقاتهم ، في حلقة السبت الماضي مواللي فات اللي قبله بين لنا التلفزيون الكويتي كيف الرئيس الأمريكي روزفلت كان يقابل عشيقته ، ما دخل المواطن الكويتي في ذلك أبي أعرف أنا من وزير الإعلام فيه أسلوب تمثيلي هابط ايش دخل المواطن الكويتي بعشيقته الرئيس روزفلت هل هذا يجوز شرعا ، الأمريكان اللي قاعدين يذبون أبناء المسلمين في لبنان وفي فلسطين وفي كل مكان تعرض علي أنا المواطن الكويتي قصص حياتهم واحد تلو الآخر وعشيقاتهم ، أما في حلقة السبت الماضي قبل يومين فبين لنا يكف أنه استطاع الانتصار على خصومه إنه يجيب ترومان كئائب للرئيس ويتوفى بعدها على طول أو يهلك بعدها على طول ترومان يا إخوة اللي تبني اسرائيل بعد أن تظاهرت بريطانيا بأنها تخلت عن سياسة وعد بلفور وطلعت الكتاب الأبيض ، ترومان يعرض علينا كاتتصار في التلفزيون الكويتي كيف أنه تولى منصب نائب الرئيس وبعدين صار رئيس عقب هلاك روزفلت المسؤول عن هذا ، تطبيع يا إخوة ، الإعلام قضية مهمة جدا الإعلام مثل الدم اللي يسري في جسد الأمة دم للأسف يجب ألا يكون مسمم كل ما تجود به وكل يطلع من المؤسسات الأمريكية يعرض علينا بالكويت مناظر شرب الخمر مناظر الزنا مناظر كل ما لا يتفق مع الدين ولا مع العادات . .

## المثال الثالث :

### علي الخلف :

(شكرا السيد الرئيس ولإخواني الزملاء الحقيقة الإخوان زملاء ما قصرنا  
 خصوصا الرد على الخطاب الأميري واستوفوا جميع النقاط بس أنا الحقيقة عندي  
 نقطتين أو ثلاث ضروريات بالنسبة للأزمة الاقتصادية طبعا هي توقف على الحزم  
 فطبعا هذا واقع الحقيقة على الموقف سواء من الحكومة أو الموقف من النواب ، النقطة  
 الثانية الحقيقة اللي هي الإسكان ، معاناة الشباب من النقطة هذي يرجى الاستعجال  
 فيها من قبل الحكومة ووضع حلول لها مستعجلة والنقطة الثالثة الحقيقة اللي نعاني  
 منها بالذات إحنا المناطق الخارجية الخدمات ، الحقيقة أنا أتكلم عن منطقة الجهراء  
 واللي أنا شفته . فالحقيقة بالذات تطرقنا في موضوع سؤال السيد وزير الدولة المركز  
 الإداري والتجاري أقره . المجلس البلدي من ٧٩ وضع ميزانية له ولغاية الآن ما نفذ  
 فمنطقة تتكون من (٢٧٠) ألف نسمة وتفتقر المشروع لمركز إداري وتجاري وارتباط  
 كذلك منطقة الجهراء (١٨٠) تقريبا سنة تاريخيا وعسكريا وضعها في المنطقة هناك  
 فالمنطقة منسية أرجو الحقيقة بالذات من الإخوة وزراء الخدمات الانتباه للنقطة هذي  
 اللي الحقيقة يعانون منها الجماعة اللي بالذات هناك وهذا الحقيقة اللي عندي لأن  
 الجماعة كلهم استوفوا الرد على الخطاب الأميري ، وكذلك الحقيقة في ملاحظة من  
 بعض الإخوان فاتت علي اللي هي بما أني عسكري نشكر وزير الداخلية على الموقف  
 الجيد اللي هو القبض على الجماعة اللي هم قتلوا الملحق الثقافي فهذه الحقيقة جيدة  
 من الإخوان العسكريين وأنا شخصا من هالمحل كعسكري سابق أعتز وأفتخر ومجهود  
 طيب ولازم يشكر عليه ، وفي الحقيقة كذلك في نقطة أرجو من وزى التربية الانتباه  
 لها ، الجماعة اللي هم الخريجين ويحبون يتابعون دراستهم العليا بالذات الشباب  
 الكويتي يلاقون شوية الحقيقة قيود قاسية يأتي إلى ديوان الموظفين إذا كان هو خريج  
 جامعة نقول اقتصاد فيجب يتابع لازم يحطون عليه شروط ثقيلة شوي صعبة فأرجو  
 التخفيف من النقية هذي والنظر كذلك فيها بحيث إن الشباب إذا هو طموح بيكمل

دراسته العليا يلاقي صعوبة هذا الحقيقة ما عندي من الرد على الخطاب الأميري والجماعة الزملاء يمكن استوفوا بالرد لأنني كنت مسافر في الفترة هذي شكرا السيد الرئيس) .

ولأعتقد أن هناك حاجة للتعليق على مستوى الكلام الذي لم يساهم في تقديم أي خطوة إيجابية لصالح المجتمع على الإطلاق ، ولم يخرج عن كونه تسجيل موقف ومحاولة التعامل مع عواطف الجمهور دون أدنى فائدة .

### ثانيا : التعليق على برنامج الحكومة :

تنص المادة ٩٨ من الدستور على الآتي : (تتقدم كل وزارة فور تشكيلها ببرنامجها إلى مجلس الأمة وللمجلس أن يبدي ما يراه من ملاحظات بصدد هذا البرنامج) وقد جاء في المذكرة التفسيرية : (أوجب هذه المادة على كل وزارة جديدة أن تتقدم فور تشكيلها ببرنامجها إلى مجلس الأمة ، ولكنها لم تشترط لبقاء الوزارة في الحكم طرح موضوع الثقة بها على المجلس ، بل اكتفت بإبداء المجلس ملاحظاته بصدد هذا البرنامج والمجلس طبعاً يناقش البرنامج جملة وتفصيلاً ثم يضع ملاحظاته مكتوبة ويبلغها رسمياً للحكومة وهي - كمسؤولة - في النهاية أمام المجلس - لا بد وأن تحل هذه الملاحظات المكان اللائق بها وبالمجلس المذكور) .

ونلاحظ هنا الفارق في تناول الدستور لموضوع الخطاب الأميري وبرنامج الحكومة ، ففي حين أن التعليق على الخطاب الأميري أمر غير لازم ، فإن مناقشة برنامج الحكومة أمر لازم على نحو ما أوضحت المذكرة التفسيرية ودون شك فإن برنامج الحكومة يأتي شاملاً قضايا عديدة لا يمكن لعضو واحد أن يتناولها جميعها لذلك فمن المتصور أن يتناول العضو هذا البرنامج بصفة عامة كما قد يركز على إحدى القضايا الواردة في البرنامج . وعلى أية حال فإن القصد من مناقشة برنامج الحكومة واضح جداً إذ هو إبداء الملاحظات التي يجب على الحكومة أن تأخذها بعين الاعتبار ومن هنا تكمن أهمية مناقشة البرنامج ومن هنا أيضاً يضحى المطلوب من النائب أن

يوضح الخلل - حسب وجهة نظره - في برنامج الحكومة ويقدم البديل . ومن خلال هذا الأداء يمكن تقييم النائب ولكن مع كل أسف باستعراض مضابط الجلسات نجد أن السمة الغالبة على مناقشات برنامج الحكومة هي الانتقاد والهجوم مع غياب الطرح الموضوع كتقديم بدائل لسياسة الحكومة في مجال معين أو تقديم أفكار أخرى محددة لدعم سياسة ناجحة للحكومة في مجال آخر . ولا يستطيع المرء معرفة الموضوع الرئيسي الذي يتحدث عنه العضو ، فمناقشة برنامج الحكومة تتم بذات أسلوب التعليق على الخطاب الأميري مع أن هناك فارقا واضحا بين الأمرين من حيث الأهمية والغاية وبالتالي لا بد من وجود اختلاف في طريقة المناقشة .

لكن واقع الحال أنه ليس هناك أسلوب خاص يتبع في مناقشة برنامج الحكومة والنتيجة النهائية هي إهدار وقت المجلس .  
وفيما يلي بعض الأمثلة :

## المثال الأول :

السيد هاضل الجلاوي :

شكرا الأخ الرئيس ، ونحن الآن في بداية مناقشة برنامج الحكومة ، ولاشك أن الحكومة عملت جهد جيد فلكن يتناقض كل التناقض عن متطلبات مجلسكم الموقر ، وكنا نتوقع أن برنامج الحكومة يأتي مفصلا ، وكنا السيد الرئيس نتوقع عن برنامج الحكومة أنه يأتي مفصل سنويا ، وليس مدموج في الخطة الخمسية فعلي أن هذا البرنامج برنامج حكومي ، برنامج عمل ، فلكن إذا كنا حنا نتوقع أن هذا البرنامج برنامج عمل على أن الحكومة مفروض تبين التفاصيل سنويا وليس الدمج بالخطة الخمسية ، هناك كثير من الملاحظات وكثير من الهرج حتى خارج مجلسكم الموقر على هذا البرنامج المقدم ، المعروف . والمطلوب أنه يأتي برنامج مفصل سنوي الحكومة وضعت برنامجها على الخطة الخمسية وتعرف كل المعرفة أن الفصل التشريعي في أي فصل من الفصول عمره أربع سنوات ، فإذا كان هذا المجلس بعمره أربع سنوات يبي

يحاسب الحكومة على برنامجها المدمج في الخطة الخمسية معناه أننا نمهد للمجالس القادمة وليس لمجلسنا الحالي ، الشيء الثاني أن الخلط في هذا البرنامج ضيع المتكلم عنه ، شلون ضيع المتكلم ، إذا تحدثنا عن الإيرادات السيد الرئيس فمعناه أنا حنا نسبق الأحداث ، إذا تحدثنا عن المنشآت في الحكومة في الدولة فلو ابسأل أحد أعضاء الحكومة المتواجدين عن المنشآت في الدولة فأين مكان تقع؟ لم يرد على واحد منهم ، إحنا كأعضاء مجلس أمة كل منا على حدة أتى من شعبية من منطقة محددة ، ولاشك أن المصلحة عامة ، لكن هناك تركيبة الكويت تختلف منطقة عن منطقة أخرى ، البرنامج لم يوزع ولم يحدد عن مشاريعه ولا عن مستقبل الكويت في التركيبة ، هناك مأخذ على الحكومة وهي تعرف سابقا وتعرف مستقبلا ، لما قال أحد المسؤولين بالنسبة للجهاز الوظيفي الفنيين فيه ١٠٪ الوظائف العامة العادية ٩٦٪ ، الحكومة تعترف أن الجهاز الفني لم يتدرج للأقدمية لماذا؟ لأن ما هناك حوافز تدفع الشباب الكويتي على العمل الفني طالما أن الخدمة المدنية تحكم عليهم في قوانين راسخة ومتوازنة ، ودمج الفني مع الإداري لم تتقدم الكويت ولو بوقت مئة عام ، ستبقى هذا سيفوه وهذا خلاجه . .

## المثال الثاني :

الدكتور أحمد الربيعي :

عندي ملاحظات أساسية وسريعة ، أحب أمر عليها مرور الكرام ، المسألة الأولى هو أن كلمة خطة تنمية كما هي واردة في خطة التنمية أو في البرنامج الحكومي تحتاج إلى وقفة ، اللي حدث في الثمان الأجزاء اللي أمامي وأرجو أن يكون فهمي صحيح ، هو أن هناك حساب افتراضي لإيرادات معينة للدولة ، وعلى ضوئها تم تنظيم المصروفات حسب الأبواب المختلفة ، وأعتقد أن الحساب الافتراضي كان يجب إعادة النظر فيه ، الحساب الافتراضي يفترض سعر معين للنفط ، وهذا السعر هو حسبما أعتقد ٣٧ ، ٣٧ دولار . عفوا ٣ ، ٢٧ دولار ، وهذا الافتراض في رأيي غير واقعي على

الاطلاق ، لأن في حالة أي تغير في سوق النفط وكلنا عارفين طبيعة سوق النفط وهذا معناه أن هناك عجز كبير سيكون في الميزانية على ضوء الظروف المستجدة في أسواق النفط ولذلك كان بود الواحد أن تكون إلى جانب هذي الخطة نوع من البدائل أو نوع من تحديد بعض المشاريع اللي في حالة أي تغير سريع في أسعار النفط ممكن أن إحنا نتوجه لهذه البدائل ، وممكن إحنا نغير الخطة أوتوماتيكيا بدون ما تجينا الحكومة بعدين ، تقول والله أنا كنت أحاول أنفذ الخطة لكن ما صار بيدي لأن أسعار النفط تغيرت تغيرا سريعا وأعتقد هذه نقطة سلبية أساسية في الخطة ، الخطة أيضا أعتقد تنظر إلى المسألة باعتبارها أرقام ، ان والله شككر مصروفات وشككر وارداتنا وشككر مصروفاتنا وناسية أن خطة التنمية أصلا وهي تحول حضاري شامل في جميع مناحي الحياة ومن هنا الواحد قاعد يحس أن اللي ينطرح إهني مجرد أرقام وأرقام الإخوان أرقام في القاعة الثانية ، الرقم دائما شوية يجب زن يؤخذ بإطاره السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الظروف المحيطة فيه ولا يكفي فقط أن إحنا نعطي رقم ، مثلا أهني في الخطة ايد تنقال كلمة المتوسط والمعدل المتوسط ومثلما يقولون في المثل المشهور إذا بينا شخص وحطينا راسه في الفرن وريوله في الشلاجة فأكيد إحنا في متوسط حرارة معقولة لكن بالتأكيد إحنا قاعدين ندمر الشخص لأن العملية مو طبيعية فبالتالي ما ممكن نأخذ الرقم بس بحد ذاته ونحاول أن نبني على ضوئه مجموعة من الأرقام ومجموعة النتائج في رأيي أن إحدى المعوقات الزساسية واللي راح نواجهها في موضوع التنمية اللي أمامنا هو عدم الالتزام الحكومي ، وهذا واضح منذ ١٩٦١ حتى اليوم ليس هناك التزام حقيقي حكومي بخطة تنمية ، دائما تطرح مثل هذه الأرقام وأعتقد أن إحنا ضيعنا عدد كبير هائل ملايين من الورق في خطط تنمية وأصلا التنمية يكفي أن مالها وزير دائما التنمية ملحقة ، دائما التنمية هي قضية أساسية في هذا المجتمع ومازلنا حتى الآن نتعامل مع التنمية باعتبارها ملحق ، البيت هو وزارة الصحة بس ، الملحق هو وزارة التخطيط ، فحتى لو افترضنا حسن النية أنا أعتقد هناك غياب ، غياب الوعي في التنمية موجود على رأس السلطة السياسية في فعلا غياب في وعي

بأهمية التنمية . . موضوع الكفالات ذكرني أبو عبد المحسن يمكن تكلمنا عنها سابقاً أنه كثير منهم هذه الفئة الصغيرة فعلا قضية وجود الأجانب في الكويت هي تجارة بحد ذاتها ، لما يقدر يجيب له ألف واحد ويأخذ من كل واحد منهم (٥٠٠) أو (١٠٠٠) دينار بالسنة ومعروفة الأسماء المشكلة ، الدولة تعرف الأسماء ، المواطنين يعرفون الأسماء واللي ودكم يعرف أكثر يتمشى بشارع الكورنيش ، نقعة كاملة متروسة طرايد لشخص واحد علشان يصيدون سمك ، فأعتقد يعني يفترض إذا كان فيه قرار سياسي جاد إصلاح المجتمع الكويتي أن توضع الأصابع على المشكلة الحقيقية ، على الناس اللي فعلا قاعدين يخربون الاقتصاد الكويتي اللي فعلا قاعدين يخربون الوضع السكاني ويخلخلونه لمصلحة غير الكويتيين وغير العرب ، يمكن مسألة السياسة السكانية أيضا واضحة ، كل المواطنين ينظرون إلى السياسة السكانية باعتبارها حل لمشاكلهم ، الواحد يبي يسكن في بيت ولكن الأقلية المتنفذة حتى الآن تنظر إلى هذه المسألة باعتبارها ربح وخسارة من الناحية التجارية وواضح تماما يعني ، عندكم بيوت ضاحية صباح السالم وبيوت المناطق الأخرى اللي طاحت في المطرة الأخيرة قبل يومين ، واضح أنه بعد عشرين سنة من التجربة والخطأ بنينا هذه البيوت وواضح أن فيها يد خفية لها مصالحها الخاصة ، القضية موقضية نقص في التخطيط ولا قضية نقص في العقول الكويتية ، عندنا أعتقد من العقول ما يكفي ولكن المصالح الضيقة صاحبة القرار هي اللي دائما تعطل مثل هذه المشاريع وهي دائما اللي تدفع بكل هذه المشاريع باتجاه مصالحها الضيقة الصغيرة وما تأخذه بالاعتبار مصالح الأكثرية من المواطنين اللي راح يسكنون مثل هذه البيوت . .

من المثالين السابقين يتضح لنا أن مناقشة برنامج الحكومة لا تمت بصلة لمعنى المناقشة لا جملة ولا تفصيلا ومن المهم هنا أن نلفت النظر إلى أن مناقشة الخطاب الأميري حازت على نصيب أكبر من مناقشة برنامج الحكومة ، نعم إن هناك لجنة عهد إليها دراسة برنامج الحكومة لكن ما يعيننا في هذا الأمر هو أسلوب النقاش داخل قاعة المجلس . فالأمر يبدو وكأنه ندوة عامة ليس بالضرورة أن تحقق شيئا بخلاف الحصول على استحسان الجمهور .

## ثالثا : مناقشة الميزانيات

تنص المادة ١٤٠ من الدستور على الآتي (تعد الدولة مشروع الميزانية السنوية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها وتقدمه إلى مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل لفحصها وإقرارها) .

كما تنص المادة ١٤١ على الآتي : (تكون مناقشة الميزانية في مجلس الأمة بابا بابا . . .) .

كما تنص المادة ١٦٠ من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على الآتي (يحيل الرئيس مشروع قانون الميزانية إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية فور تقديمه للمجلس ويخطر المجلس بذلك في أول جلسة تالية) .

كما تنص المادة ١٦١ من ذات اللائحة على الآتي (تقدم لجنة الشؤون المالية والاقتصادية للمجلس تقريراً يتضمن عرضاً عاماً للأسس التي يقوم عليها مشروع الميزانية وبياناً مناسباً عن كل قسم من أقسامها مع التنويه بالملاحظات والاقتراحات التي يقدمها أعضاء المجلس أو اللجنة بشأنها وذلك في ميعاد لا يجاوز ستة أسابيع من تاريخ إحالة المشروع إلى اللجنة . . .) .

وتنص المادة ١٦٥ من اللائحة على الآتي : (على من يريد الكلام في موضوع خاص بقسم من أقسام الميزانية أن يقيد اسمه بعد توزيع التقرير عنه وقبل المناقشة فيه ما لم يأذن المجلس بغير ذلك ، وعلى طالب الكلام أن يحدد المسال التي سيتناولها بحثه وتقتصر المناقشة في المجلس على الموضوعات التي يثيرها طالبو الكلام) .

كما نصت إحدى مواد اللائحة على أنه يسري على الحساب الختامي والميزانيات المستقلة والملحقة ذات الأحكام الخاصة بمناقشة الميزانية العامة وإصدارها . وبمراجعة مضابط الجلسات نجد أن مناقشة الميزانيات لا تتم غالباً وفق الإجراءات المقررة ويتركز اهتمام النواب على المناقشات العامة والتي يتناول فيها العضو سياسة الحكومة تجاه مرفق معين أو هيئة معينة دون أن يكون لما يطرحه علاقة بالميزانية ، صحيح أن مناقشة مشروع القانون والميزانيات تنقسم إلى قسمين نقاش عام ونقاش على أبواب الميزانية إلا

أن ما يطرح أثناء النقاش العام غالباً ما يكون قد سبقت إثارته في مناسبات مثل التعليق على الخطاب الأميري أو برنامج الحكومة ، وإذا كانت قدرات عضو المجلس وأسلوب العمل المتبع لا يتيح للعضو الدخول في تفصيلات الميزانية ، إلا أن هذا لا يعني الإهمال التام لأبواب الميزانيات والتركيز على النقاش العام ، ولعل غاية ما ينتهي إليه النقاش هو إصدار توصيات غير ملزمة للحكومة ، وهنا يلزم التنويه إلى أن بعض ما يطرح أثناء المناقشات العامة يكون من الأهمية بحيث إنه يتوجب على النائب طرحه في صورة أخرى أو لنقل بالوسيلة المناسبة لا من خلال إصدار تلك التوصيات غير الملزمة .

ولاحظنا في بعض الميزانيات أنه إذا كان هناك تحفظ للمجلس على سياسة الحكومة بشأن المرفق المطروحة ميزانيته للنقاش فإنه يلجأ إلى عدم الموافقة ومن ثم تعليق الميزانية ، ونحن نرى أنه لو كانت عدم الموافقة ترجع إلى اعتبارات محاسبية أو مالية لكان الإجراء مناسباً بيد أن تعليق الميزانيات يتم لرفض المجلس سياسة الحكومة تجاه هذا المرفق ولا نجد أي مبرر لاستمرار المجلس بهذا الأسلوب خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أنه تتم الموافقة فيما بعد دون إدخال تغييرات رئيسية سواء على الأرقام أو على السياسة .

ومن هنا نرى وجوب قصر النقاش على النواحي المالية والمحاسبية توفيراً لوقت المجلس وجهد أعضائه فكل ما يطرح أثناء النقاش العام سبق طرحه في التعليق على الخطاب الأميري أو برنامج الحكومة أو في مناسبات أخرى .

وتدليلاً على ما نقول نورد أقوال النائب مبارك الدويلة والتي ينتقد فيها أسلوب المجلس في معالجة الميزانيات (جلسة رقم ٣٨ صفحة ٢٠) : (الأخ الرئيس أريد أن أتكلم حول قضية إحالة الحسابات الختامية للجان في الكثير في الميزانيات السابقة لما نأتي للحسابات الختامية حقيقة ما قاعدة تعطي الاهتمام الكافي الكثير من النقاشات ثم نقاشات عابرة هكذا والمجلس من باب الوقت وأنها منتهية يحولها للجان واللجان تحولها ومصدق عليها والمجلس مرة ثانية يقرها وتمشي بينما في اعتقادي أن الحسابات الختامية أهم من الميزانية الحسابات الختامية هي على أعمال الوزارات والمؤسسات شئنا صار شئنا مستوى كم مقرر كم دفعنا كم صرفنا كم وفرنا أهنيه يجب أن تكون المحاسبة

اللي صاير في الميزانيات الميزانيات مفروض تكون ميزانيات مستقبلية لذلك إحنا اضطررنا إلا أن في كل ميزانية أناقش نفتح باب المناقشة العامة وفتح باب المناقشة العامة لأن شنهو كل الكلام يسير حول ما تم بينما فتح باب المناقشة العامة في رأيي يجب أن يكون من خلال مناقشة الحسابات الختامية ، لذلك أرجو من المجلس الموقر أن يعطي هذه الحسابات الختامية أكثر اهتمام ويعتبرها هيه حقيقة المحك ، وفي هذه الحسابات الختامية يجب أن تكون مساءلة الوزراء والحكومة فالتقصير يكون واضح في الحسابات الختامية وأنا على يقين لو أي أخ تفضل ويطلع على أي حساب ختامي يجد حقيقة تجاوزات كثيرة ويوجد كثير من التجاوزات المالية التي يجب أن تكون فيها المساءلة أما ما يتم في مناقشة الميزانيات فهو كلام مستقبلي أو يكون مناقشة عامة حقيقة ما قدامنا بيانات فأرجو من الأخوة في المجلس أن يعطوا هذه الحسابات الختامية عند المناقشة يعني اهتمام أكبر) .

وأيده في ذلك النائب يوسف الخلد قائلا :

(الأخ الرئيس الحقيقة أضمت صوتي لصوت الزميل المحترم مبارك الدويلة في موضوع الحسابات الختامية والحقيقة تصفحت الحسابات تأتي كلها دفعة واحدة وصعب الواحد على العضو أن يتتبع هذه المواضيع وهي صحيحة هي من المواضيع المهمة وبعدين فيها توصيات هل طبقت التوصيات في مجلس الأمة الموقر أو ما طبقت وشنو رأي الحكومة في الموضوع هذا وبعدين في التوصيات الماضية في الإحالات الماضية كنت ترى رأي من ديوان المحاسبة المساعد الأيمن للمجلس كان تلقاه واضح في تقاريره في هذا ما شفت أنا يعني مرور الكرام فلي رجاء أنا أضمت صوتي إلى صوت الزميل المحرم وأرجو رجاء حار من هذا المجلس أن يضع جلسة خاصة لمناقشة هذه الحسابات الختامية لأنها بتسمع الحكومة رأي الأعضاء لأنها أنا برأيي الآن اللجنة المالية مزدحمة في قضية الاقتراحات مزدحمة في قضية الأشياء المعنية كثيرة فرجائي الخاص أنه قبل ما تحال هذا الموضوع إلى اللجنة المالية تسمع أو تستنير اللجنة المالية برأي الإخوان وأرجو أن تخصص جلسة خاصة لهذا الموضوع لأنه هي الميزانيات المهمة والحساب

الختامي أهم لأنه مثلما تفضل الأخ . . وأنا تصفحت لكن مستحيل أي نائب في هذا المجلس أن يقرأ هذه الميزانيات هذا الحساب الختامي بهذه الصورة لأنها جت قبل أربعة أيام أو خمسة أيام أو أسبوع وكل حسب ختامي بس نكفي لو ميزانية الدولة والمواضيع الآن اللي مطروحة في الحساب الختامي على ميزانية الدولة وأرجو وأكرر رجائي من الأخوة الأعضاء أن تخصص جلسة خاصة لهذا الموضوع أو جلستين وتكون مثل الخطاب الأميري) .

#### رابعا : مناقشة موضوع عام لاستيضاح سياسة الحكومة بشأنه

تنص المادة ١١٢ من الدستور على الآتي : (يجوز بناء على طلب موقع من خمسة أعضاء طرح موضوع عام على مجلس الأمة للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده ولسائر الأعضاء حق الاشتراك في المناقشة) . ومن الواضح أن ما تقررته تلك المادة هو إحدى وسائل مجلس الأمة في أداء مهماته وهي وسيلة متقدمة وفعالة لو أحسن استخدامها ، وباعتقادي أن مجلس الأمة لا يقدم على اتخاذ هذه الخطوة إلا عندما تكون هناك حاجة ماسة فعلا لمناقشة موضوع عام محدد سيما عندما يستشعر المجلس أن هناك قصورا أو عدم وضوح في سياسة الحكومة تجاه هذا الموضوع أو قل حتى عدم وجود سياسة للحكومة بشأنه ومن ثم فإن تقديم الطلب بذاته يدفع الحكومة إلى ترتيب أمورها ، ولاشك أنه يفترض أن ينتهي النقاش إما بالقبول بالسياسة التي تتبعها الحكومة أو بدفعها إلى تعديل تلك السياسة أو تغييرها . ولقد طرح في مجلس ١٩٨٥ موضوعات عامة عديدة طبقا لنص المادة السابقة ، لكن للأسف أن المحصلة النهائية لم تكن غالبا بمستوى أهمية الموضوع المطروح وهذا لا يرجع إلى مستوى أعضاء المجلس وإنما وبدرجة أساسية يرجع إلى فهم الغاية من المناقشة ، فبدلا من أن تكون المناقشة فرصة لتقويم سياسة الحكومة نجد أنها فرصة لكيال الاتهامات للحكومة ، وبغض النظر عن مدى وجهة الانتقادات فإن الغاية ليست توجيه الانتقاد فقط .

وعلى سبيل المثال ، فقد تقدم خمسة أعضاء بطلب ( طرح موضوع الأزمة الناشئة عن التعامل في سوق الأوراق المالية وآثارها) كما قدم مجموعة من الأعضاء طلب (فتح باب ما يستجد من أعمال لمناقشة أوضاع البنوك والمؤسسات المالية والإجراءات التي اتخذتها الحكومة أو تعتزم اتخاذها بهذا الشأن) وقد قرر المجلس دمج الطلبين ، وبدأت المناقشة ، وسوف نورد جانباً من نص النقاش لكن قبل ذلك نلفت الانتباه إلى أهمية الموضوع وهو أزمة المناخ التي خيمت بظلالها على أعمال مجلس ٨٥ ويعني الجميع أبعادها وآثارها ، ولقد استغرقت المناقشة وقتاً طويلاً وشارك فيها أكثر من ٢٠ نائباً ووزيراً وانتهى النقاش بموافقة المجلس على إصدار التوصية التالية والتي نطلب من القارئ التدقيق فيها (أن تسارع الحكومة باقتراح أو وضع الحلول اللازمة لمعالجة مخلفات الأزمة المالية والاقتصادية التي تمر بها البلاد ، والمجلس إذ يحمل الحكومة أي تقصير في عدم طرح هذه الحلول في أقرب وقت ممكن لها لما لديها من أجهزة وكفاءات فنية تساعد على وضع مثل هذه الحلول أمامها أو أمام المجلس ، ليحدوه الأمل في تلقي الحلول العادلة التي من شأنها المحافظة على الاقتصاد القومي ومحاسبة المخطئين في الوقت نفسه وأن تلتزم الحكومة بتقديم تقرير كل شهرين إلى المجلس عن الحلول التي تنوي اتخاذها بصدد إصلاح الوضع الاقتصادي) .

ولعل هذه التوصية تبرز بشكل واضح عدم جدوى النقاش الذي دار دونما حاجة لمتابعة النقاش ذاته ولكن تلك المتابعة لا بد منها لإدراك مدى انعدام فاعلية النقاش ، وسيتضح أن أحد الأعضاء الذين اقترحوا التوصية المشار إليها والتي تطالب بالإسراع بحل (مخلفات الأزمة المالية والاقتصادية) كان قد قال أثناء النقاش أنه لا توجد في الكويت أزمة مالية على الإطلاق وقدم دلائل ذلك . فإذا كان العضو أثناء النقاش ينفي نفياً قاطعاً وجود أزمة اقتصادية فكيف له أن يقترح إصدار مثل تلك التوصية التي تطالب بالإسراع بحل مخلفات الأزمة المالية والاقتصادية .

وفيما يلي جانب من النقاش :

السيد صالح الفضالة : إن حديث الناس في الدواوين أو في المنتديات الاجتماعية

أو في الأندية هو عن الأزمة الاقتصادية فبالتالي هناك سؤال يطرح نفسه هل الكويت تمر فعلا بأزمة اقتصادية؟ أنا الأخ الرئيس من خلال معلوماتي المتواضعة أعتقد وأجزم أن الكويت لا تمر بأي أزمة اقتصادية وهناك دلائل تشير أن الكويت لا تمر بأزمة اقتصادية وهذه الدلائل أولاً : مؤشرات النمو من أفضل المؤشرات لوقيت في دول مجلس التعاون أو بالعالم العربي أو بالدول المماثلة اقتصاديا والتي تعتمد على عنصر واحد للإنتاج وهو النفط . نحن ككويتيين نملك احتياطات نقدية بالخارج تصل إلى ٧٥ مليار دينار مستثمرة بالخارج هذي نملكها موجودة نعرفها معدل الربحية السنوي لهذه الأرصدة النقدية يصل إلى مليار و٦٠٠ مليون دينار ، الشيء الثاني الأخ الرئيس نحن نقع على بركة من النفط حتى الآن . . . . . نعتبر من أولى دول العالم من الاحتياطي ، إذاً وين الأزمة الاقتصادية؟ الأزمة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ما هي موجودة بالكويت ، لكن عندنا أزميتين الأخ الرئيس الأزمة الأولى أزمة مديونية ، الأزمة الثانية أزمة أخلاقية . من سبب الأزمة الأولى وهي أزمة المديونية؟ سببها ضعف النفوس الذين سال لعابهم أمام المال العام ، سببها كبار القياديين اللي خانوا الأمانة ومع الأسف إحنا نشوفهم وما نقدر نعاقبهم ، هذيل هم سببوا الأزمة ، سببوا الأزمة كبار التنفيذيين في الدولة ولم نستعمل العقاب وبالتالي تركناهم يسرحون ويمرحون هولاء اللي سببوا أزمة المديونية طيب ، إذا إحنا نملك أو عندنا أزمة مديونية هل يستطيع مجلس الأمة الحالي في هذه الوجوه الخيرة النيرة الطيبة أن يتصدون لحل هذه الأزمة؟ من منا يملك الإمكانيات؟ أنا أعتقد ولا واحد فينا حتى خريج اقتصاد أو عنده شهادة عليا في الاقتصاد ناس متواضعين مؤهلاتنا متواضعة مجلسنا ما يملك من الخبرات ، فبالتالي هل إحنا مسؤولين عن هذه الأزمة هذه الأزمة الأخ الرئيس مسؤولية الحكومة لأنها تملك الكادر الإداري والفني اللي يستطيع يحل الأزمة تملك المعلومات الدقيقة والوافية عن الأزمة تملك كل شيء عن الأزمة فبالتالي لا تتوقع من مجلس الأمة إن هو اللي يحل الأزمة . إذا ما العمل؟ نحن كمجلس نملك؟ الحكومة هي تملك ، مطلوب الأخ الرئيس ما هو الحل اللي يطرحه وزير المالية؟ إحنا راح نقدم لكم كذا وكذا وكذا ، لأ ،

من الآن يباشر بتشكيل لجنة تسمى لجنة إنقاذ ، وهذي شكلت في كثير من الدول ، لجنة إنقاذ الاقتصاد الوطني ، لكن من هم فيها؟ من هم أعضاؤها؟ هني السؤال ، أعضاؤها ناس شرفاء إذا ما كان يعرفهم أنا مستعد أعطيه أساميهم أعضاؤها ناس نزيهين مخلصين ما هم نفس الأعضاء اللي حلوا أزمة المناخ في السابق ، واللي بينهم سؤال الأخ سامي المنيس وسؤال خالد العجران أنهم كانوا يضعون الحلول وهم اللي سرقوا أموال الدولة ، أحد يقول لأ؟ هذي أساميهم ، أنا مستعد أعطيه للصحافة وبيين كل الناس والقياديين بالدولة اللي ساهموا بالحل وآخرتهم طلوعوا باقوا الملايين ، هذي أساميهم ما أتكلم من فراغ ، أساميهم موجودة ، إحنا ناس نبي مخلصين ، شكل في لجنة الإنقاذ همهم الصالح العام وإنقاذ هذا البلد من الإفلاس ، ما هو همهم يجيرون الشيكات لصالحهم ، ما هو هما يتباكون على عتبات صندوق صغار المستثمرين يأخذون أموال لأولادهم ، هذا المطلوب الأخ الرئيس ، أعتقد الأزمة الثانية الأخ الرئيس هي أزمة أخلاقيات بعدما عرفنا كيف نحل مشكلتنا وبينت من هم وإذا ما عند الحكومة أسماء أنا مستعد أبين الأزمة الثانية أزمة أخلاقيات اللي سببت هذه الأزمة لو كان ناس شرفاء عاجلها ما وصلنا الأزمة لكن أخلاقيات الناس اللي عاجلت هي اللي سببت هذه الأزمة وشوف مين هم الأخ الرئيس وهذا بين من سؤال الأخ سامي وبين من سؤال خالد العجران ، ثلث أعضاء مجلس الوزراء متورطين بالأزمة أساميهم موجودة سواء عن طريقه شخصيا ومع الأسف أعتقد أنه غبي يدخل باسمه شخصيا أدخل أنا باسمي شخصيا هذا غباء ، سواء باسمه شخصيا أو سواء باسم زوجاتهم أو أقاربهم أو أولادهم ، ثلث أعضاء مجلس الوزراء اللي إحنا وثقنا فيه أنه يحل الأزمة مع الأسف طلع أنه يجيرها الأزمة لصالحه ، أساميهم موجودة ما نتكلم من فراغ ما نتهم ، الأسامي موجودة عندنا ، مع الأسف الناس الثانيين اللي بصموا على هذه القوانين هم أعضاء مجلس الأمة ، ثلث أعضاء مجلس الأمة هم متورطين . السابق طبعا ، السابق نعم ، فبالتالي ثلث أعضاء مجلس الأمة السابق هم متورطين إما بأسمائهم شخصيا أو بأولادهم أو بأقاربهم ، الناس الأخرى من السيد الرئيس . . القوانين اللي موجودين

الآن بالمحاكم هم المحامين موجودة أساميهم ، العسكريين ، رجال الأمن ، موجودة أساميهم . وبالتالي السيد الرئيس أعتقد إذا كان لنا مخرج من هذه الأزمة أن نكون في الحقيقة صريحين مع أنفسنا ، يجب أن نتعامل كمجلس وحكومة بوضوح وترك السابق لأن إحنا أمامنا السيد الرئيس الآن حريق ما ندخل في قضايا الحساب والعتاب ، أمامنا حريق من مهمتنا اطفاء هذا الحريق وبعدين الأخ الرئيس نعيد الحساب ، لكن مو معناه هذا أن نطفى النار ونترك عرايين المقفلات يسرحون ويمرحون أمام أعين الحكومة ، عرايين المقفلات موجودين وكل يوم تشوفهم الحكومة ونتعرف عليهم وبالعكس يجلسون في منتديات الحكومة وهم اللي ينقلون الأخبار للحكومة ومع الأسف الحكومة قربتهم واستمعت لهم وأبعدت الشرفاء والمخلصين هذا موجود ، يجب أن نضع العقاب اللي عرايين المناخ ، عرايين المناخ الآن الرئيس موجودين بيناتنا نشوفهم في لندن بكازينوهات لندن يلعبون في أموال ومقدرات هذا الشعب لأنهم ضحكوا على أصحاب المقفلات وأخذوا أموالهم ولن يطالهم القانون باعتبار علاقاتهم مع المتنفذين في الدولة وبالتالي القانون ما مس أي واحد فيهم ، بالمقابل الأخ الرئيس هناك شرفاء الذين انصاعوا وطبقوا الأوامر بقانون ٥٩ عندما فرض عليهم بدفع المبلغ بالكامل وإلتحال إلى النيابة شرفاء نعم دخلوا السوق لكن اسدد ، سدودوا بالكامل ، الآن يعانون الأمرين ضيق الحال وبالتالي ما في أمامهم وضوح رؤية لامن المجلس ولا من الحكومة شنهو مصير مستقبلهم ومستقبل أولادهم . .

الشيخ صباح الأحمد : (نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية)

شكرا السيد الرئيس ، أشكر الأخ فضالة فيما يتعلق في موضوع أزمة المناخ وما تحدث فيه في الموضوع ، لكن أود أن ألفت نظره لأنه قال هو في مجمل كلامه بأن هناك أزمة أخلاق ، وإذا كان فيه أزمة أخلاق يجب أن يكون عندنا خلق بأن لانصل إلى أن نقول القياديين ، عندنا القياديين يعرف الأخ صالح الفضالة من هم القياديين ، فأرجو أن لا نتعرض لهذا الموضوع في هذا المجال ، أما فيما يقال في الأسماء ، فالأسماء ليست بجديدة علينا فالأسماء قد نشرت بالصحافة وباعتقد كل شخص قرأها وليس

بجدید عندما يعطي ويقول بأني سأعطي الصحافة ، فيما يتعلق في موضوع أنه ليس له ثقة بالحكومة ويحذر الحكومة بأن تعمل قانون لحالها الحكومة دائما مع المجلس وتطالب من المجلس أن نتعاون مع بعض حل هذه الأزمة ، وليس الموضوع هو بأن ليس لي ثقة بالحكومة لأن احنا نثق في بعضنا بعض لكن أرجو أن لانصل من إلى أزمة من الخلق بأن نشتم بعضنا بعض أو نجابه بعضنا بعض ، يجب أن نحط يدنا في بعضنا بعض وأن نصل إلى حل هذه الأزمة بدل أن نعقد هذه الأزمة أكثر مما يكون ، لا أريد أن أطيل على المجلس وشكرا السيد الرئيس .

السيد صالح الفضالة :

شكرا الأخ الرئيس ، يعلم السيد وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء بأني شخصيا من أكثر الناس حرص على عدم الدخول بالمهاترات ويعلم شخصيا بأني من أكثر الناس حرص على عدم السب والشتم لأن إحنا لانترى على هذا أن سب وشتم ما هو من طبيعتنا لكن أنا ما أقول ألغاز أنت نائب رئيس وزراء هالتقرير من أعده ، أعده وزير المالية ، يعني أنت مسؤول عنه ، أعده وزير المالية يقول فيه وزراء ، يقول فيه أكثر من وزير خليه يوقف وزير المالية يقول ما في وزراء ، أنا أعتذر ، إذا ما اطلع نائب رئيس الوزراء على هذا التقرير مو ذنبي ، أنا ودي أكون غلطان ودي أعيد الثقة بحكومتنا والله أمل بس خلي يوقف أي وزير أنا ما قلت عن الحالي ، أقول عن السابق خليه يقول لي أي وزير والله أنا ما ساهمت ، لا أنا ولا ابني ولا أحد من عائلتي أنا ابتعدت العائلة لأن هذه عائلات مالنا علاقات فيها ، شخصيا أسماء فلان الفلاني وهو كان وزير وتعامل معاه راح الصندوق وأخذ ، وهو الذي حاك القانون داخل مجلس الوزراء ، هذه أزمة أخلاق ولا ما هي أزمة أخلاق ، كيف تكون أزمة الأخلاق . طيب شكرا الأخ الرئيس .

الشيخ صباح الأحمد : (نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية)

شكرا السيد الرئيس أعتقد أن فاهمني خطأ الأخ صالح عندما قلت بأن القائمة الموجودة عنده هي موجودة وقد نشرت وفيها صحيح بعض الوزراء إنما عندما نتحدث

عن القياديين أعني فيها القياديين هم الكبار هو سمو الأمير وولي العهد ، فأرجو ألا يضع هذا الموضوع أو يمسوا هؤلاء الناس ، وإذا كان يقول أنني ما قرأتها أنا قرأتها ، إذا ما قرأتها بأن قدمها وزير المالية قرأتها بالصحف ، يعني وزير المالية قدمها للحكومة وقرأت بالصحف وقد نشرت بالصحف فعلى كل حال الأخ الرئيس أرجو يعني أولاً أنني أوافق مع الإخوان بالنسبة أن لا نمس كل الناس . . مسينا العسكريين ، مسينا كل شيء ، يعني ما نحتاج أحنأ إلى نعيد هذا الكلام ونكرره في هذا الموضوع ، ما يجب أن نمس ، موجودين أسماؤهم لكن ما حرم عليهم العمل ، هل فيه أحد حرم عليه العمل ؟ الإنسان بيعيش يشتغل لكن إذا كسب حرام من حرام لا يجب أن يجازى يعني فيه اللي هو مقدمين استجواب الآن ما قلنا لأنكم غلطانين ما تقدموا استجواب لكن أن يقول القياديين أنا باعرف أن فيه صحيح وزراء لكن أرجو ألا يعتبر القياديين من أعني أنا فيهم القياديين شكرا سيدي الرئيس .

السيد صالح الفضالة :

نعم أنا كلمتين راح أرد على بوناصر أقول له ياريت وزرائك المتورطين أخلاقهم هم أخلاقيات سمو الأمير وسمو ولي العهد وأخلاقياتك وشكرا للأخ الرئيس .

## خامسا : مناقشة مشروع قانون

كسائر المناقشات التي تتم داخل مجلس الأمة ، فإن مناقشة مشروع قانون ما ، تنطلق من ذات الاعتبارات السائدة عن مفهوم المناقشة والغاية منها ، ولا يخفى أن للمناقشات التي تتم حول مشروع قانون أهمية كبرى ومن المفترض أن تكون المناقشات ذات طابع فني أكثر منه سياسي وأن تكون محددة لا عامة خصوصا أن النظام الذي قرره اللائحة الداخلية للمجلس يفرق بين المناقشة العامة ومناقشة مواد المشروع ، حيث نصت المادة ١٠٢ على أن (تبدأ مناقشة مشروعات القوانين بتلاوة المشروع الأصلي ومذكرته التفسيرية وتقرير اللجنة المختصة وما يتضمنه من تعديلات ثم تعطى الكلمة لبحث المشروع بصفة عامة لمقرر اللجنة بالحكومة فالأعضاء ولا يجوز

لأي من هؤلاء الكلام في المبادئ العامة للمشروع أكثر من مرتين إلا بإذن من المجلس ، فإذا وافق المجلس على المشروع من حيث المبدأ أنتقل إلى مناقشة مواده مادة مادة بعد تلاوة كل منها والاقتراحات التي قدمت بشأنها ويؤخذ الرأي على كل مادة ثم على المشروع في مجموعة إتماما للمداولة الأولى) .

وقد أجازت المادة ١٠٣ من اللائحة لكل عضو عند نظر المشروع أن يقترح التعديل أو الحذف أو التجزئة في المواد أو فيما يعرض من تعديلات وأوجب أن يقدم التعديل بأربع وعشرين ساعة على الأقل . . بيد أن تتبع النقاش الذي يدور حول أي مشروع قانون يوضح البعد عن الغاية من النقاش ومع كل أسف فإن الملاحظ أنه غالباً ما يبدأ النقاش بحماس ثم ومع مرور الوقت تقدم طلبات قفل باب النقاش لينتهي الأمر بالموافقة على المواد الأخيرة دون نقاش ، وهذا يعكس عدم جدوى أسلوب المناقشة ويرسخ التصور السلبي عن فهم النواب للمناقشة وغاياتها وحدودها وأسلوبها .

ويمكن لمن يريد التأكد من ذلك الرجوع إلى مضابط الجلسات ومطالعة تلك المناقشات ، وقد كان بودنا أن نعرض نماذج لتلك المناقشات إلا أن المجال لا يسمح بذلك نظراً لحجمها الكبير .

### سادساً : مناقشة عارضة

وأقصد بالمناقشة العارضة تلك المناقشة التي تتم حول موضوع طارئ غير مدرج ضمن جدول أعمال المجلس ، أو مناقشة مدى دستورية إجراء معين يعتزم المجلس اتخاذه ، وهذا النوع من المناقشات من أسوأ أنواع المناقشات فهي غالباً ما تكون جدلاً عقيماً .

ولست أحمل أعضاء مجلس الأمة المسؤولية دائماً ولكن الحكومة دون شك تتحمل قدراً كبيراً أيضاً من المسؤولية في إضاعة وقت المجلس وتسبب في الدخول في دائرة الجدل العقيم . من ذلك أنه في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٩ / ٣ / ١٩٨٥ طرح أحد النواب موضوع التزام الحكومة بتقديم برنامج عملها وفقاً لنص المادة ٩٨ من الدستور

ولفت الانتباه إلى أن الحكومة لم تقدم برنامجها وقال إن هذا الموضوع سبق أن أثير في المجالس السابقة وأن هذه المادة قد أخذت طريقها إلى التطبيق ، وطالب الحكومة بتقديم البرنامج كما طالب بسماع رد الحكومة على ما أثاره . إلى هنا والأمر طبيعي جدا والنائب محقق في ما طرحه ولكن ما حدث بعد ذلك هو أن دخل المجلس في نقاش وجدل عقيم حول الموضوع استغرق وقتا طويلا جدا ، شارك فيه أكثر من ١١ متحدثا . وقد كان بوجدنا أن نعرض جانبا من ذلك النقاش إلا أن حسن العرض يتطلب إيراد النقاش كاملا وهذا أمر غير ملائم في هذا الكتاب .

عرضنا فيما سبق لأسلوب المناقشة في مجلس الأمة من خلال الاطلاع على المناقشات التي تتم في مناسبات مختلفة ، ولاشك فإننا فيما عرضناه إنما نسعى إلى رصد النواحي السلبية في أسلوب الممارسة النيابية ، ولم نكن نسعى إلى إثبات فرضية معينة وإنما نطرح محاولة لتغيير مفهوم المناقشة . ويمكننا الخروج بعد العرض السابق بمجموعة من الملاحظات الجوهرية التي تمثل أبرز سلبيات أسلوب المناقشة والحوار .

ولكن قبل إبداء تلك الملاحظات يجب التأكيد على أنه ليس هناك قصور كبير أو مساوئ في النظام المكتوب للممارسة سواء ما ورد منه في الدستور أو في اللائحة الداخلية للمجلس ، وهذا لا يعني مثالية تلك النصوص وإنما ما أردت توضيحه هو أن سلبيات أسلوب المناقشة لا تعود إلى النصوص ، وإنما للممارسة العامة في مجملها لمجلس الأمة نوابا ووزراء ، الأمر الذي يتطلب حقا إعادة النظر في أسلوب عمل مجلس الأمة الذي هو حاصل ممارسة النواب والوزراء ونؤكد مرة أخرى أن أغلب تلك الممارسة (موروث) ، لذلك يتعين على مجلس الأمة القادم أن يعمل على تطوير أسلوب الممارسة التقليدية من أجل تحقيق أداء أفضل .

## الملاحظات الرئيسية على أسلوب المناقشة :

### ١ - عدم وضوح الغرض من المناقشة :

إذا كان الجري هو السمة الأساسية في لعبة كرة القدم ، فإن المناقشة هي سمة مجلس الأمة لا يمكن تصور أي برلمان دون أن يكون هناك مناقشات حادة أو خفيفة

عامة أو تفصيلية ، فالمجلس ملزم بمناقشة مشروعات القوانين بما في ذلك الميزانيات ومناقشة سياسة الحكومة وغير ذلك من الأمور ، فالمناقشة هي العنصر الرئيسي في مجلس الأمة ، ولا يعيب المجلس على الإطلاق حجم تلك المناقشات . لكن ما هي المناقشة وهل هي واحدة في كل الموضوعات ، هل مناقشة ميزانية مثلاً تتم بنفس أسلوب مناقشة موضوع عام لاستيضاح سياسة الحكومة بشأنه ، هل هي نفس المناقشة عند طرح مشروع قانون ، ثم لماذا يناقش العضو ، بل لماذا يشارك في النقاش ، هل هو ملزم بذلك ، ثم هل النقاش هو المجال الوحيد لبيان كفاءة العضو؟ !

لاشك أن لكل موضوع أسلوباً في النقاش يلتقي مع الغاية من النقاش ، فمناقشة مشروع قانون يجب أن تنصب على القانون ، فعند مناقشته من حيث المبدأ لا بد أن يتناول النقاش مدى الحاجة إلى إصدار هذا القانون ، ما هي الأهداف التي يتوخى تحقيقها من وراء إصدار القانون ، وهل ينسجم القانون مع السياسة العامة للدولة أو مع التوجهات الاجتماعية أو الاقتصادية ، وهل من المناسب إصدار هذا القانون في مثل هذا الوقت ، وهل لدى الحكومة القدرة على تنفيذ القانون ، وهل يحتاج الأمر إلى إصدار قانون جديد أم إدخال تعديل على قانون قائم؟

هذه الأسئلة برأيي هي التي يجب أن تطرح في النقاش العام لمشروع قانون ، فمن خلالها يمكن اتخاذ موقف تجاه مشروع القانون بالموافقة أو بالرفض أو بالامتناع ، وليس بالضرورة أن ينصب النقاش على انتقاد الحكومة ومن غير اللازم أن يتركز النقاش في كل مناسبة حول ضعف الحكومة أو عجز الحكومة .

أما بالنسبة لمناقشة مواد القانون فإنه من المفترض أن تكون المناقشة هنا ذات طابع فني أكثر ، وفي حقيقة الأمر فإن واقع الحال لا يسمح بشيوع هذا النوع من المناقشات لرسباب عديدة تتعلق في مجملها بدرجة وعي النائب ومؤهلاته وبأسلوب العمل المتاح له والذي لا يساعد على الإطلاق في قيام النائب بدوره على الوجه الصحيح . ولعل نظرة أخرى على مناقشات مشروع قانون تتكفل بإيضاح ما نريد قوله .

حاصل القول إنه من غير المقبول أن يعلق النائب على الخطاب الأميري بذات

الأسلوب الذي يناقش فيه برنامج الحكومة وبذات الأسلوب الذي يناقش فيه الميزانيات وبذات الأسلوب الذي يناقش فيه موضوع عام أو إجراء محدد . فلا بد من فهم الغاية من النقاش أولاً ، ولابد من تغيير أسلوب النقاش في كل حالة ، فالغاية من النقاش تحدد أسلوبه ومداه . وفي إحدى الجلسات تحدث النائب الدكتور عبدالله النفيسي عن مستوى النقاش في مجلس الأمة قائلاً : ( . . . وأتصور أن الغرض من قيام هذا المجلس ليس فقط المناقشات التي تدور في هذه القاعة بل تحقيق فعلا الرقابة الواعية على أعمال السلطة التنفيذية ولا يمكن أن تكون رقابتنا في مجلس الأمة واعية ما لم يتح لعضو مجلس الأمة كافة الأدوات والإمكانيات التي ترتفع بمستوى أداء النائب في مجلس الأمة . . ) ثم تحدث عن الأثر المترتب على قيام المجلس بمناقشة قضايا معقدة متشابكة كقضية المناخ أو الأمن دون وجود معلومات فقال : ( . . . إذا دخلنا في مناقشة القضايا دون معلومات كأنما نسبح في بحر بلا قرار وبلا هدف ويصبح الحوار في هذا المجلس عبارة عن تخريص وتكهن بعيد عن الموضوعية والعلمية وبعيد عن الفهم الحقيقي لاحتياجات الوطن) .

## ٢- تكرار الحديث وإعادته :

أوضحنا قبل قليل أن المناقشة في مجلس الأمة تتم بأسلوب واحد في كل الأحوال ، وتبين لنا أن هناك تكرارا مزعجا ، فعالبا ما تجد النائب يطرح ذات الأفكار في كل مناقشة ، ولا يستطيع المتابع أن يتوقع عنوان الموضوع الذي يتحدث النائب حوله ، ولانقصد بالتكرار ، التكرار الحرفي لكن المقصود هو أن النائب يطرح ذات الموضوع أكثر من مرة ، ولنأخذ قضية الفساد الإداري على سبيل المثال سنجد أن النائب يتحدث عنها أثناء تعليقه على الخطاب الأميري وبرنامج الحكومة وإحدى الميزانيات على الأقل وفي كل قضية ، صحيح أن هناك قضايا عامة تشكل عصب المشاكل التي يعاني منها المجتمع ، بيد أن تكرار الحديث يفقد المجلس الفاعلية بل ويؤثر على أداء النائب سلبيا ، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أنه لا يوجد فارق كبير بين محتويات

مضابط مجلس ١٩٦٣ ومضابط مجلس ١٩٨٥ من حيث الموضوعات التي تطرح للنقاش ، ولو تفحصنا أقوال النائب المحترم يوسف الخلد مثلاً وهو نائب مخضرم لوجدنا أن هناك نبرة يأس في حديثه بل إنه غالباً ما يصرح بذلك اليأس ويلفت النظر إلى أنه تحدث في الموضوع الفلاني عشرات المرات ، فعلى سبيل المثال موضوع الجنسية من أكثر الموضوعات التي تطرح في مجلس الأمة في كل مناسبة ، وليس الموضوع وحده هو الذي يتكرر وإنما النقاط التي يتناولها النواب عند مناقشة الموضوع . إن تكرار الحديث وإن كان يدل على استمرارية المشكلة إلا أن هذا التكرار - سواء في الفصل التشريعي الواحد أو في الفصول التشريعية جميعها أو في دور الانعقاد الواحد - لن يؤدي إلى تحقيق أي تغيير إيجابي ، فلا بد إذاً من تغيير أسلوب تناول القضايا .

### ٣- سلبية الحديث :

من الملاحظات الرئيسية على أسلوب الحوار والنقاش في مجلس الأمة أنه يتم غالباً بهدف تسجيل موقف أو مجرد المشاركة ، لذلك فإن الباحث لا يجد طرحاً إيجابياً أو اقتراحات محددة واضحة لعلاج المشكلة أو الموضوع المطروح للنقاش ، ولقد قدمنا الدليل على ذلك من خلال النقاش الذي دار حول الأوضاع الاقتصادية . ولا بد أن نعترف بأن هناك بعض الأفكار الجيدة التي تطرح إلا أنها غالباً ما تأتي بشكل عام ولا تقترن بخطوات عملية أو اقتراح محدد .

### ٤- شخصية الحوار :

تبين لنا مضابط الجلسات أن هناك نوعاً من الحوار أو النقاش يخيل للمرء عند قراءته أنه حوار يتم بين شخصين خارج إطار مؤسسة دستورية ، حيث يتجادل طرفا الحوار دونما فائدة يمكن جنيها ويسعى كل طرف لإثبات صحة وجهة نظره .

### ٥- السعي للفوز بنجومية الجلسة :

لاشك أن من طبيعة الممارسة النيابية أن يسعى النائب إلى تأكيد جدارته وكفاءته

وثقة الناخبين به ، ومن ثم يلجأ إلى وسائل عديدة لإثبات ذلك كله ، وبالطبع فإن درجة وعي النائب والناخب أيضا تحدد نوعية تلك الوسائل ، فكلما تدنى مستوى الوعي العام ابتعدت تلك الوسائل عن الموضوعية ، والعكس صحيح . كما أن للصحافة دورا كبيرا في هذا الموضوع ، فجلسات المجلس تحظى بمتابعة مكثفة من قبل الصحافة بل إن الصحف تتنافس بشدة في تغطية وقائع الجلسات وتتخذ من أقوال النواب أو الوزراء عناوين رئيسية لها فتشعل بذلك المنافسة بين النواب ، وهذا كله أمر مقبول ومشروع كمبدأ عام ، إلا أنه إزاء تدني مستوى الرأي العام وعدم صحة المعايير التي تتبع لتقييم أداء النائب ، فإن أسلوب المناقشة يبتعد كثيرا عن الموضوعية ويسعى النائب إلى الفوز بنجومية الجلسة ووسيلته إلى ذلك هي استخدام كلمات مثيرة من شأنها أن تلفت اهتمام الصحافة والرأي العام ، أو بعبارة أوضح يقدم النائب «مانشيتا» جاهزا للصحافة ومن ثم يفوز بنجومية الجلسة ، وغالبا ما يأتي ذلك على حساب الموضوع المطروح للنقاش .

ولعله من المؤكد أن علاقة الصحافة بالمجلس علاقة مميزة ، وباعتقادي أن للصحافة دورا كبيرا في رسم صورة معينة عن مجلس الأمة - وهي صورة ليست بالضرورة صادقة - وليس من قبيل المبالغة القول إن الصحافة هي أقوى وسيلة بيد النائب وأنها أجدى وأقوى من اقتراح مشروع قانون مثلا أو توجيه سؤال لذلك يظهر حرص النائب على إثبات وجوده الإعلامي . وعلى سبيل المثال ففي الجلسة التي عقدت بتاريخ ١ / ٤ / ١٩٨٦ تحدث النائب الدكتور عبدالله النفيسي عن جامعة الكويت وتطرق إلى وزير التربية فقال : ( . . وزير التربية الحالي التجارب معاه مريرة عين عميدا لكلية التجارة في السبعينات وفشل كعميد ، عين مديرا لجامعة الكويت وفشل كمدير . . هذا الوزير الحالي لما السلطة السياسية تبي تعيينه مدير الجامعة سوينا اضراب في هيئة التدريس لأننا نعلم من هو ونعلم طريقة تفكيره ونعلم أنه علماني أمريكي . . ) .

ومثال آخر ، فقد وجه النائب مبارك الدويلة سؤالاً إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل حول المخالفات المالية في اتحاد كرة القدم واللجنة الألمبية وعلق على حوار

الوزير بما يلي : ( . . يبدو أنه قد كتب على هذه الأرض الطيبة ذات الشعب الطيب أن تبثلى بمجموعة من مصاصي الدماء مهمتهم الرئيسية تبديد أموال الشعب والتلاعب بشرواته عن طريق الاختلاسات الخفية تارة والسرقات المكشوفة تارة أخرى حتى أصبحوا دراكولا المال . . ) .  
ولأظن أن هناك حاجة للتعليق على ما سبق .

## ٦ - الجدل العقيم :

تشهد مضابط الجلسات نوعاً من الجدل العقيم الذي لا ترجى منه فائدة ، فهناك موضوعات سبق وأن طرحت واستقر الرأي بشأنها ومن ثم فليس هناك داع أو مبرر لإعادة بحثها على الإطلاق إلا أنه رغم ذلك يصير النواب على بحثها بل ويسرف البعض في مناقشتها . تلك هي أهم الظواهر السلبية في أسلوب الحوار والنقاش في مجلس الأمة والتي يترتب عليها نتائج عديدة ، إلا أن النتيجة العامة هي إضعاف فاعلية المجلس ، ويمكن القول إن هناك نتائج محققة وواقعة بسبب ضياع مفهوم المناقشة وتدني أسلوبها منها :

١ - إهدار وقت المجلس : لاشك أن الأسلوب المتبع في النقاش والحوار يترتب عليه إهدار قدر كبير من وقت المجلس كان يمكن الاستفادة منه في الانتهاء من بحث جدول أعمال المجلس والمحافظة على طاقة وحماس النواب والوزراء .

٢ - ضياع الآراء القيمة وسط زحمة النقاش غير المنضبط .

٣ - خلق الانطباع لدى الجمهور بأن مهمة المجلس تنحصر في الجدل والنقاش دون طائل الأمر الذي يؤثر حتماً في عمق ارتباط الجمهور بأهمية الممارسة الديمقراطية وبأهمية مجلس الأمة كمؤسسة دستورية ومن ثم تولد الاعتقاد بعدم حتمية تلك الممارسة وبعدم جدواها .

٤ - إثارة الحساسية دون مبرر : لا يخفى أنه إزاء نظرة أركان الحكم للديمقراطية كنظام غير مرغوب ، تتولد حساسية مفرطة تجاه موضوع النقاش وأسلوبه وقد لاحظنا

في الفصل الثالث مدى أهمية أسلوب الحوار والنقاش بالنسبة لأركان الحكم ، ومن ثم فإنه يتعين الانتباه إلى تلك الحساسية والتعامل معها بأسلوب معين لا ينجم عنه بالتأكيد التفريط بجوهر الممارسة الديمقراطية ولا بأهدافها ، عن طريق تجنب استخدام أسلوب الإثارة ، فقد لاحظنا أن الحكومة كثيرا ما تتوتر عندما يستخدم أحد الأعضاء كلمات مثيرة ، فضلا عن ذلك فإن طبيعة المجتمع الكويتي لانزال ترفض أسلوب الإثارة في نهاية المطاف .

٥ - استنفاد الحماس والطاقة : لاحظنا أنه نظرا لتشعب النقاش وعدم انضباطيته فإن حماس الأعضاء يبدو عاليا في بداية الجلسات ثم يبدأ بالانحسار التدريجي مع قرب الاستراحة ليخبو تماما قبل نهاية الجلسة ، الأمر الذي يترتب عليه أن تكون (الموافقة العامة) هي نتيجة أغلب حالات التصويت التي تتم في الربع الأخير من الجلسة ، ومن ثم يمكن القول إن هناك «تسربيا» في طاقة المجلس تنعكس - دون شك - على جدية الأداء .

تلك كانت أهم النتائج المترتبة على الظواهر السلبية المصاحبة لأسلوب الحوار والنقاش في مجلس الأمة والتي نأمل أن يتم التخلص منها .  
وفي الختام فإن الإنصاف يحتم علينا الإشارة إلى أن مجلس ١٩٨٥ كان قد شرع في انتقاد الذات والالتفات نحو تعديل أسلوب المناقشة في المجلس ، ويمكن القول إنه لو قدر لذلك المجلس أن يستمر في مهمته لساهم مساهمة كبيرة في تغيير أسلوب الحوار والنقاش .

إن عدم الإيمان بالديمقراطية ليس هو المأزق الوحيد الذي تعاني منه الكويت ، ذلك أن عدم وجود قيادة واعية للعمل الشعبي تقف على أرضية صلبة من المبادئ والتجرد ، تنطلق في مواقفها من استشعار للمصلحة العامة وسعي دؤوب لتحقيقها في كل الظروف وفي كل القضايا ، مستعدة لتقديم التضحيات دونما تردد أو تراجع ، هو مأزق آخر تعاني منه البلاد أيضا .

\*\*\*